مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي :
نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات

د. بلهول نسيم أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية
جامعة علي لونيسي البليدة 02 (الجزائر)

ملخص:

توفر العمليات العسكرية والمناورة السيادية نوعا من الراحة من على الأحزمة الحدودية القومية. هذا بالنسبة للجيوش النظامية الممارسة لمدخلات الفن العسكري ، وهو ما تعكف على التدرب عليه والتمرس عليه على الدوام، وهو الذي ما طالما فعلته تاريخيا. أما العمليات غير الفتاكة، والعمليات العسكرية السيادية على غرار المناورات العسكرية الجزائرية من على فوضى اللاأمن المستتب من على أحزمتها الحدودية الشبيهة بالحزام الباشتوني ، فهي تعتمد بالأساس على وسائط ميدانية عملياتية قائمة على مدخلات المسح الإستراتيجي من مدخلي الضبط والتحكم في المساحات الجغرافية وهذا من خلال تفعيل نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات. والأمر يتوقف بالأساس على تلاحم عملية المعلومات الأمنية العسكرية ومكافحة توضع وتموضع نظم الرعب الحدودية عن طريق تفعيل مقاربة الموقعة الحدودية كمقاربة علمية عملياتية تجمع بين معطيات المسوحات الجغرافية السيادية وبناءات العقيدة السلوكية العسكرية (النظامية) كدليل توجيهي لبناءات نظم الأمن التقليدية وهذا لمواجهة القلاقل والتحديات التي قد تساهم في عمليات تقويض فاعلية وسائط الرد القومية، وهذا من خلال كبح عمليات الفتح الإستراتيجي للجيش السيادي كاستراتيجية معتمدة من أجل إعمار أمني لبعض المساحات التي قد تشكل بقعا عائمة أو ملاذا آمنا لشبكات الجوسسة الخارجية أو خلايا العنف والإرهاب العابر للقوميات.

ومن هذا الباب يأتي هذا المقال من أجل إبراز مركز ثقل الفاعلية والجاهزية العملياتية العسكرية الجزائرية ما يتعلق منه وبناءات التوضع والتموضع الحدودي من أجل ضبط والتحكم الجغراسي في المساحات السيادية وهذا من خلال عمليات التلاحم بين المعلومات المكانية والقرار العملياتي الأمني العسكري، قصد إدارة أفضل لحدود الدولة مما يمكنها من تطبيق الجانب السيادي بصورة أكثر إحكاما. وهذا عن طريق تعزيز مقدرات القوات الأمنية الحدودية من خفر السواحل وإدارة تأمين الحدود.

كما ومكن التحليل المكاني القوات المسلحة الجزائرية من دراسة أنماط Pattern واتجاهات الظواهر الأمنية الحدودية والتي مكنته من على الواجهة الشمالية الشرقية من الفضاء القومي الجزائري من تفعيل ما يعرف "بالعمليات العسكرية المركزية المجدية".

الكلمات المفتاحية: حدود، نظم المعلومات الجغرافية، العمليات، المساحات السيادية، السلوك العملياتي، نظم الرعب الحدودي.

:Abstract

Military operations and sovereign maneuver provide some sort of comfort from the national border belts. This is for the armies of the regular practices of the input martial arts, which is in the process of training it and experience it all the time, which is what it is as long as it did historically. The operations of non-lethal, sovereign and military operations along the lines of the Algerian military exercises of the chaos insecurity enduring of the border Ohzmtha-like belt Pashtun, they rely mainly on the field and media operational based on the input of the strategic survey of the entrances of the setting and control in the geographical areas and this by activating systems Geographic Information and Operations Research. And it depends mainly on the cohesion of the military security of information and anti-placed and repositioning border horror systems by activating the signed approach the border scientific operational combine data geographical surveys and sovereign builders faith behavioral military (systemic) as a guide for builders traditional security systems and this to confront the unrest and challenges that may contribute to undermine the effectiveness of the national media response operations,This curb operations through strategic conquest of the army's sovereign credit as a strategy for security for the reconstruction of some of the areas that may pose a floating or a safe

haven for foreign espionage-related matters networks or cells violence and terrorism, transnational spots.

It is this section of this contribution comes from in order to highlight the weight of efficiency center and Readiness operational military Algerian as it relates to the builders positioning and positioning the border in order to adjust and geographical control in the sovereign space and this through operations cohesion between the spatial information and the resolution of operational security the military, in order to better management of state borders, which can the sovereign side of the application are more compact. This is by strengthening the capabilities of the border security forces of the Coast Guard and the administration to secure the border.

Spatial analysis also enabled the Algerian armed forces of study Pattern patterns and trends in border security phenomena, which enabled him to north-eastern facade of the Algerian National Space to activate the so-called "meaningful central military operations.

Keywords: borders, geographic information Systems, operations, sovereign space, operational behavior, borderline horror systems

مقدمة:

" كلما كبرت الجيوش وطالت الحدود، ازداد عدد المحاربين، وازدادت الحدود..".

الحدود هي الخط الجغرافي الفاصل بين دولتين، وسواء مر هذا الخط على اليابسة أم وسط مياه البحر أو النهر أو البحيرة، فإنه يشكل بالنسبة إلى الأمم نوعا من تجسيد الهوية الوطنية والحفاظ على الذات، إلا أن تضاؤل مساحة العالم بفضل التطور الذي حققته وسائط الاتصال والمواصلات والتشابك، والتشابك الواسع بين مصالح الشعوب، دفع بعض المفكرين إلى الاعتقاد بأن الحدود خطوط مصطنعة لا مبرر لها، وأنها أصل الشقاق بين الأمم، والسبب في المنازعات الدولية كلها. لقد ظهرت الحدود مع ظهور المجتمعات البشرية، ولم تكن في البداية أكثر من حاجز طبيعي يفصل بين مجالين حيويين، وكانت ضخامة الحاجز الطبيعي وصعوبة اجتيازه كافيتين للحد من تحرك الكتل البشرية، من مجال حيوي إلى مجال آخر، وتؤمنان بالتالي الحماية من خطر الغزو ذي الطابع الاقتصادي أساسا. ومع تطور الشعوب وظهور الدول تحولت الحواجز الطبيعية إلى حدود وأصبح من المألوف رسم الحدود بين الدول على طول الأنهار الكبيرة والصحاري الشاسعة والجبال والبحيرات.[1]

ومهما كانت طبيعة الحدود والعوامل المؤثرة على رسمها، فلقد وجدت فيها الشعوب درعا دفاعيا يحميها من الغزوات، الأمر الذي فرض مراقبة المسالك المؤدية إليها (مسالك التسلل والاختراق)، وتعزيز الموانع الطبيعية التي تغطيها بدفاعات اصطناعية ترتكز أساسا على بناء التحصينات والقلاع ونقاط المراقبة والدفاع عنها بقوات محدودة (قوات تغطية) قادرة على كشف تقدم القوات المعادية ومناوشتها وإنهاكها وتعطيل تقدمها، ريثما تتم تعبئة القوات الأساسية وتحريكها لمواجهة العدو في معركة أو مجموعة من معارك رئيسية. من هذا المنظور تحولت الحدود إلى خط الدفاع الاستراتيجي الأول عن الدولة، وغدت حمايتها منع العدو من اجتيازها المهمة الإستراتيجية الأولى لجيش الدولة المدافعة، كما غدا اختراقها وتدمير القوات المدافعة عنها المدخل الاستراتيجي للأعمال القتالية التي يقوم بها جيش الدولة المهاجمة.

وكان للحدود بعد استراتيجي آخر بسبب العلاقة المتبادلة بين طبيعة الحدود وبنية الجيش وأساليب تعبئته، فالحدود المستندة إلى الصحراء تفرض على الطرفين بناء قوات متحركة (الخيالة ثم القوات الميكانيكية) لحمايتها من الغزاة أو لاختراقها والتوغل في عمق أراضي الخصم. في حين تفرض الحدود المستندة إلى الجبال بناء تشكيلات من المشاة الجبلية والقوات الخاصة لأغراض الدفاع والهجوم، أما الحدود المستندة إلى نهر كبير أو بحيرة فإنها تخفف حجم القوات المنتشرة على الحدود دفاعيا وتجبر الجيش المهاجم على امتلاك نسبة عالية من الوحدات الهندسية لاجتياز الحدود. وفي المقابل نجد أن إمكانية تعبئة الجيش في مهلة زمنية قصيرة، توفر قدراته الحركية العالية تسمح للدولة

بتبني استراتيجية عسكرية دفاعية تعتمد على القوات الاحتياطية التي يمكن تعبئتها بسرعة عند الضرورة وزجها في القتال قبل أن يتمكن الخصم من اختراق الحدود المدافع عنها بعدد محدود من القوات[2]، في حين يؤدي بطء عملية التعبئة وعدم تمتع الجيش بحركية عالية إلى اعتماد الإستراتيجية الدفاعية على القوى النظامية المعبأة باستمرار، وتخصيص نسبة كبيرة من القوات المتوفرة لحماية الحدود. والجدير بالذكر أن مناعة الحدود الطبيعية أو الاصطناعية تقلل حجم القوات المكلفة بالدفاع عنها، بينما تعمد الدول إلى تخصيص قوات كبيرة للدفاع عن الحدود غير المنيعة طبيعيا أو تضطر إلى بذل جهود أكبر في أعمال التحصين. وبالمقابل، فإن أمن الدولة الضعيفة واستراتيجيتها الدفاعية مرهونان إلى حد بعيد بتحصين الحدود وحمايتها بقوات كبيرة، في حين تستطيع الدولة القوية عسكريا الحفاظ على أمنها الخارجي وبناء استراتيجيتها الدفاعية على أساس تخفيض الجهود المبذولة في تحصين الحدود وتقليص عدد القوات المدافعة عنها، لأن القوة العسكرية الذاتية كافية غالبا لمنع جيرانها من الاعتداء على حدودها، خوفا من تلقي ضربة معاكسة عنيفة لا تقدر على مقاومتها أو تحمل نتائجها.[3]

1- عن بناء مقدرات التحصينات الحدودية الجزائرية:

تحت تأثير العلاقة الثلاثية بين الحدود والأمن الاستراتيجي والقوة العسكرية، أصبح الدفاع عن الأمن القومي الجزائري يعتمد على ثلاثة أنساق هي: الحدود المحصنة المدافع عنها بنسق التغطية، وكبد القوات (النظامية والاحتياطية) الجاهز لخوض القتال في أسرع وقت ممكن ونسق الأمة المسلحة الذي يضع كل ما تملكه الجزائر من وسائط وقوى بشرية وفكرية وحضارية ومادية وجغرافية، مع منح القوات المسلحة الجزائرية مكانة خاصة بصفتها المحور الديناميكي لتلك العلاقة الثلاثية والعامل الايجابي فيها والحارس الساهر على مصالح الدولة الجزائرية وهيبتها ومستقبلها.[4]

ولقد بقي التوازن بين عوامل العلاقة الثلاثية قائما، وحافظت الحدود الجغرافية الجزائرية على مناعتها ودورها الاستراتيجي خلال العديد من الأعوام. إلا أن تزايد قدرة التهديدات غير المتوازية وذات النمط الإستخباراتي الأجنبي على التحرك واجتياز الحدود السيادية والطبيعية الجزائرية كان يهدد تلك المناعة بشكل متصاعد ويلقي بعض الظلال على الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه الحدود المنيعة. من هنا ظهرت أهمية بناء مقدرات التحصينات الحدودية في مركز ثقل التوجيه العملياتي العسكري الجزائري[5]، التي لم تكن سوى وسيلة اصطناعية سياسية لتعزيز المناعة الطبيعية، تستهدف الحفاظ على دور الحدود في طار الإستراتيجية. وفق هذه الاعتبارات تبنت قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري في "دليل التوجيهات الخاصة بالإستراتيجية الحدودية"[6] سياسات عسكرية جديدة تتوازى وتطور التحصينات الدفاعية من منطلق كون أن بنيتها ومكوناتها كانت تتطور وفق عدة عوامل، ون هذا التطور أخذ شكلا متسارعا في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد الثورة في التهديدات الأمنية كوسائط جديدة ساهمت في زيادة حركيتها ويقظتها الإستراتيجية عبر الحدود الطبيعية، دون أن تمنحها القدرة المطلقة على اختراق تلك الحدود ولهذا فقدت الحدود جزءا من دورها الاستراتيجي، وتناقص وزنها في العلاقة الثلاثية دون أن تخرج نهائيا من تلك العلاقة.

ولقد جاء التوسع في استخدام القوات الآلية والطائرات والقوات المحمولة جوا ليسدد ضربة قوية إلى المكانة الإستراتيجية التي تتمتع بها الحدود الطبيعية حتى المحصنة منها في التوجيه العسكري الميداني الجزائري. وإذا كانت القوات الآلية الجزائرية قد أضعفت أهمية الحدود المستندة إلى الأنهار والجبال والسهوب، وتزايد في الحالتين وزن القوات المسلحة الجزائرية داخل المعادلة الثلاثية، وأصبح الأمن الوطني الجزائري والإستراتيجية الدفاعية الجزائرية مرهونين إلى حد بعيد بحجم القوات المسلحة وفاعليتها وتسليحها وقدراتها العالية، ولا يعتمدان على الحدود الطبيعية المحصنة إلا جزئيا وفي حالات خاصة جدا[7] (مواجهة تهديدات وخصوم لا يتمتعون بقوى معنوية كافية أو لا يمتلكون كميات كافية من وسائط القتال الحديثة)، إلا أنه من بين الحدود الطبيعية كلها بقيت الحدود المستندة إلى البحر محتفظة

بالقسط الأكبر من وزنها في المعادلة الثلاثية (كما هو الآن البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى الأمن الوطني الفرنسي). غير أن هذا قد يفقد مصداقية إذا كان الخصم متمتعا بتفوق بحري، جوي ساحق، ويمتلك تشكيلات كبيرة محمولة جوا (على غرار ما يقوم به الأسطول السادس الأمريكي كتحصين برمائي من تهديدات قد تمس وكينونة الكيان الصهيوني كنقطة جغرافية محاصرة في أحدور جغرافي جواري معادي).[8]

تحت تأثير هذه التحولات الجذرية، فقدت الحدود الطبيعية الجزائرية المحصنة أو غير المحصنة وزنها الاستراتيجي، وأصبح الأمن الوطني الجزائري والإستراتيجية الدفاعية الجزائرية مرهونين نهائيا بالقوات المسلحة الجزائرية وقدرتها على العمل والردع[9]، وإذا كانت القوات المدرعة، وقوات الإنزال الجوي والبحري، والقاذفات والصواريخ "أرض – أرض" التكتيكية المزودة برؤوس تقليدية قادرة على تهديد أمن الخصم وتحقيق انجازات على مستوى الإستراتيجية في الحروب التقليدية، فإن الغواصات النووية والقاذفات الإستراتيجية النووية والصواريخ البالستيكية متوسطة المدى والعابرة للقارات، والصواريخ المجنحة قادرة على تحقيق النتائج ذاتها في الحروب النووية إذا ما تعلق الأمر بمواجهة مع خصم ينتمي إلى نمط المجتمعات المعرفية أو نمط المجتمعات المعلوماتية.

ولقد نجم عن ذلك كله انتقال حدود أمن الدولة الجزائرية إلى ما وراء حدودها السياسية الفعلية، ودفع خط الدفاع الأول عن الوطن (وسائط الكشف والإنذار، القوات الأمامية، القواعد ..إلخ) إلى أبعد مسافة ممكنة عن الحدود، مع الاستعداد لزج القوات ودخول القتال على ذلك الخط، وفق هذا المفهوم الاستراتيجي للحدود قررت الجزائر اعتبار تونس خطها الدفاعي الأول من جهة الشرق، ومالي والنيجر خطها الدفاعي الأول من جهة الجنوب، ودفعت قواتها وقواعدها إلى هاتين المنطقتين الحدوديتين بشكل مسبق، وأعدت خطط تعزيزها في الأزمات أو عند اندلاع القتال.[10]

يتأثر في الحقيقة الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة الجزائرية في العلاقات الدولية تأثرا كبيرا بالموقع الذي تحتله هذه الدولة على خريطة العالم. إن دولا صغيرة الرقعة قد خلفت بفضل موقعها الجغرافي أثرا في التاريخ لم تخلفه دولا أكثر سعة مزودة بموارد أكثر تفوقا. لقد أشار راتزل عام 1879 إلى أن "هناك مواقع ذات أهمية سياسية".[11] ولقد احتفظت هذه الإشارة بالجانب الأكبر من قيمتها خلال نصف القرن الماضي وبدايات هذا القرن والتي تتسم بعقود خطرة على مستقبل العالم.

2- المنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط: بين التوضع الحدودي وكبح التوسع الساحلي

لا شك في أن النفاذ إلى البحر الأبيض المتوسط هو أحد المواقع العالمية المفضلة. إن الأرض التي لها واجهة ساحلية، ذات أفضليات من الناحية التجارية: فالبحر يقدم تسهيلات الحركة بثمن بخس، في حين أن إنشاء طرق المواصلات البرية باهظ التكاليف. وهو، على الرغم من أخطار الملاحة، يؤمن استقرار أكبر في العلاقات مع الخارج، لأن التخلص في البحر من عدو راغب في قطع الطريق، أكثر سهولة منه في البر. لقد كانت هذه الميزات ملموسة جدا في القرن الثامن عشر فأصبحت تزداد أهمية أكثر فأكثر في القرون التالية كرواق أساسي للانتقال من مصاف القوة الإقليمية إلى مصاف القوى العالمية.

من جهة أخرى، كانت رحابة التوسع الساحلي في المتوسط غالبا من عوامل البأس بالنسبة للدول المشاطئة لهذا الرواق المائي المهم. لكنه عامل مشروط بأن تكون للشعب "أهلية بحرية".[12] ولكن هل المنفذ إلى البحر هو الذي يقلد الشعب هذه الأهلية دائما؟. إن الجواب إيجابي بالنسبة للشعوب الأوروبية. لكنه ليس كذلك في حالات أخرى: فالشعوب المغاربية لم تعرب عن أي ميل إلى الملاحة البحرية حتى تمدد الإمبراطورية العثمانية من على هذا الجزء الغربي من المتوسط.[13]

لقد كانت الدولة القوية إذا ما امتلكت قطاعا ساحليا على بحر محدود الأبعاد نسبيا، تخطط غالبا لبسط إشرافها على الجانب الأكبر منه أو حتى مجموع شطآنه وهو الأم فير المتيسر في السياسة الدفاعية الجزائرية ما يتعلق

وتهديدات جوار المتوسط. ألم تكن سياسة البحر "هذه" هي نهج السويد في البلطيق عام 1657؟، ألا تفسر أعمال اليابان في كوريا عام 1893 ثم في منطقة فلاديفوستوك بين 1918 – 1919؟، ألم تثر إيطاليا الموسولينية هذا المبدأ بالنسبة للبحر الأبيض؟، وروسيا القيصرية التي حاولت إقرار سلطتها في بلغاريا بين أعوام 1879 و 1887، ألم تكن تفكر، كما روى بعض المراقبين في تحقيق الخطة نفسها في البحر الأسود؟. مع ذلك، فإن هذه الملاحظات بعيدة عن أن تحملنا على القناعة، لأن الدافع الجغرافي غير واضح في أي من هذه الأمثلة، لم تكن السياسة السويدية تهدف إلى السيطرة على البلطيق بقدر ما كانت تهدف إلى إقامة "رأس جسر" يمكنها من التدخل في الشؤون الألمانية. والحكومة اليابانية كانت تسعى إلى تجنب وقوع كوريا تحت السيطرة الروسية لأنها كانت تخاف مجاورة دولة أوروبية كبرى. أما روسيا القيصرية، فإنها بتدخلها في بلغاريا، كانت تفكر في الامتداد إلى البلقان أكثر من تفكيرها في الهيمنة على البحر الأسود. والشعار الذي طرحه موسوليني وطبقه بعد كثير من التردد، ما عدا في الأدرياتيك، لم يكن أكثر من إعراب عن الرغبة في بسط السلطان والنفوذ. إن التحقق من الافتتان الذي تثيره في خيال الناس خريطة جغرافية لا يعني دراسة أثر جغرافي.

2-1- السلوك العسكري الجزائري في المتوسط واستراتيجيات "مراقبة" طرق العبور:

إن "الإشراف" الذي يسمح الموقع الجغرافي الجزائري بممارسته على طرق العبور الكبرى الأرضية والبحرية في المتوسط، هو مظهر آخر هام من هذه المسائل.

إن الأهمية التي تمثلها بعض مناطق المرور البرية من على الحدود والتماس الجغرافي الجزائري هي أحد البحوث التي ترتبط بها طوعيا دراسات الجغرافيا العسكرية في المنطقة.

تحتل الجزائر كدولة تقطع أراضيها طرق عبور طبيعية، مركزا خاصا في العلاقات الدولية، وهذا نظرا - ومن دون نرجسية أو وطنية مفرطة - لكونها تكتسب قدرا من القوة ساعدها على منع استعمال تلك الطرق والممرات، حيث توجب على كل الأجانب الذين يستفيدون من هذه المعابر استرضاء الدولة الجزائرية، وهي مراضاة عظيمة الفائدة، لأن العبور "الترانزيت" قد يؤدي إلى استيفاء رسوم، وقد يصبح مرور الأشخاص والسلع فرصة كسب مواتية لسكان الإقليم. بذلك يمكن أن تصبح طرق العبور الطبيعية الجزائرية، نقطة جذب بل مركز دعم يثبت أركان الدولة.[14] لكن خط الترويج التجاري هذا قد يصبح في كثير من الأحيان طريقا للتهديد وحملات الاستطلاع الاستعماري (المتجدد على شكل حروب إرجاع مرحلية): فإذا كانت الدولة ضعيفة وكان جيرانها أقوياء، فإنها تتعرض لأن تصبح ضحية مركزها الجغرافي المفضل، وهو الأمر الذي لا ينطبق على الدولة الجزائرية.

إن امتلاك أرض تساعد على مراقبة طرق مرور بحرية ومنع استعمالها عند الاقتضاء، شكل منذ عهد طويل أفضلية من الدرجة الأولى من الوجهة السياسية كما من الوجهة الاقتصادية. أليس من نافلة القول أن نذكر هنا كيف أن سياسة الملاحة الجزائرية العظمى في حقبة من بسطة العظمة الإمبراطورية العثمانية قد عملت طويلا على بسط سيطرتها المباشرة أو نفوذها على القطاعات التي تتحكم بطرق البحر الأبيض المتوسط الكبرى؟.[15] إن امتلاك "أبواب" البحر الأبيض المتوسط، وأفضل قاعدة بحرية على الطرق البحرية الموصلة إليهن كان مرتبطا في وقت مضى ارتباطا وثيقا بانبعاث سلطة الجزائر العظمى في ضفتي البحر أجمع.

2-2- سلطان الرقابة الحدودية البحرية الجزائرية وضبطية آليات الاستطلاع من مدخل نظم المعلومات الجغرافية:

كانت النظرية القديمة التي نادى بها العالم الهولندي "بينكر شكوك" (1702) تقول بأن سلطان الدولة ينتهي بنهاية مرمى المدفع لأن في هذه النقطة تنتهي استطاعة الدولة في حمايتها إقليمها.[16] وكان مرمى المدفع في ذلك الحين على بعد خمسة كيلومترات ونصف أي ثلاثة أميال بحرية.

وقد تمسكت بعض الدول بهذه النظرية حتى في العصر الحاضر وجاءت عدة اتفاقات دولية تعترف بها صراحة، مثال ذلك معاهدات لاهاي فيما يتعلق بالصيد في بحر الشمال (1882)، والقسطنطينية فيما يتعلق بقناة السويس (1888)، وجنيف فيما يتعلق بجزر آلاند (1921).

إلا أن بعض الدول تخلت عن هذه النظرية، فالدول السكاندينافية تحدد البحر الإقليمي بأربعة أميال، وإسبانيا والبرتغال والمغرب بستة أميال، وروسيا ورومانيا وبلغاريا باثني عشر ميلا بحريا. وقد جنحت بعض الدول إلى تحديد المياه الساحلية بصورة مختلفة بالنسبة للموضوع. وتصور بعض العلماء (جيدل) امتداد البحر الإقليمي إلى "منطقة تكميلية"[17] - وهو ما يناسب والسلوك العسكري الملاحي الجزائري من على قاعدة التوضع البحري في المتوسط – تبدأ وراء الأميال الثلاثة التي تتكون منها المياه الساحلية. وفي هذه المنطقة يعترف للدولة بممارسة بعض الاختصاصات المحدودة المتعلقة بالشؤون الجمركية والصحية والضبطية الأمنية، وبهذا توفيق بين النظرية التي تحدد البحر الإقليمي بثلاثة أميال وبين النظريات التي تقول بزيادة هذا الحد.

لقد استهوت نظرية المنطقة التكميلية كثيرا قيادة أركان القوات البحرية الجزائرية وتبنتها في لوائحها العملياتية واتفاقاتها العسكرية المشتركة، وإننا نذكر بهذا الشأن ما قررته المذكرة التوجيهية العسكرية الجزائرية رقم 115 من أن " للقوات البحرية الجزائرية حق المناورة والتحرك في منطقة تكميلية وراء البحر الإقليمي لأسباب تتصل بالأمن أو بتنفيذ إجراءات وقائية واستطلاعية، وما قررته الدولة الجزائرية من أن هذه المنطقة التكميلية يحددها رئيس الدولة قائد القوات المسلحة حسب سلطته التقديرية وقد تمتد إلى خمسين ميلا وراء المياه الجمركية".[18] من منطلق هذا وذاك، ستزداد أهمية البحر والسيطرة عليه واستغلاله ذات أهمية عظيمة بالنسبة للسياسة والإستراتيجية العسكريتين. ومن وجهة التذكير السيادي، فبات من الممكن في هذا العصر الذي نعيش فيه والذي يستوجب استخدام القوات المسلحة بشكل محدود فيه مساومة، أن ننقل على ما يبدو في الغالب ميدان المواجهة من مكان إلى آخر إذا ما بدا أن الأول غير ملائم. إنه من الخطورة أن نضع ثقة أكثر من اللازم في إمكانية إجراء التبادل بين قوات بارزة من دون الالتفات إلى تأمين موقف دفاعي قادر على مجابهة التهديدات بالشكل الذي يختاره.

وتبقى أمام مركز التوجيه العسكري الجزائري حقيقة أن ظرف الردع والعمليات العسكرية الحدودية المحدودة تجعل من الصعب التمييز بين الخطوط السيادية التقليدية التي تفصل بين الوظائف المتعددة للجيوش والأدوار التي تأملها القوات المسلحة. فبالنسبة إلى حقيقة الأجهزة البحرية الجزائرية وتأثيرها على أداء مهام إستراتيجية وتكتيكية حدودية خاصة فلا يستطيع المحللون الذي عندهم المعلومات التامة عن الكلفة وعملية التنفيذ أن يقوموا بمقارنة دقيقة، وقد أثبتت الدراسات التحليلية العملياتية من مدخل نظم المعلومات الجغرافية أن فعالية الأسلحة البحرية الجزائرية التي تستعمل وأغراض الرقابة الحدودية بدون اختيار، وهذا في الحالات الاستفزازية لأداء مهام لم تواجهها بعد فعالية غالبا ما تكون عشوائية. وتشير البحوث الانطباعية العسكرية الجزائرية بأن للأجهزة البحرية العسكرية الجزائرية مستقبل مضمون في خدمة الأغراض الإستراتيجية والدبلوماسية العديدة وسبب ذلك يتمثل فيما يلي:[19]

أولهما: وجود الكثير من المهام وخاصة المهام التي تحتاج إلى استخدام القوة على سطح البحر أو تحته. تلك المهام التي لا تصلح لها إلا الأجهزة العسكرية الموجودة على ظهر السفن أو في بطون الغواصات.

وثانيهما: إن الخصائص التي تنفرد بها القوة البحرية الجزائرية جعلت منافستها في البحر الأبيض المتوسط في أداء الأغراض العسكرية الرقابية الحدودية غير سهلة، في الوقت الذي تتوافر فيه أجهزة عسكرية أخرى بديلة عنها. ويصدق ذلك على الحروب غير الفعلية التي من المحتمل أن تحتل مركزا كبيرا في الدبلوماسية العسكرية الجزائرية الخاصة بمواجهة تهديدات غير متوازية.[20] ومن بين الخصائص الجغرافية العسكرية التي فضلت القوة البحرية الجزائرية على غيرها من أنواع القوات عند قيادة الأركان الجزائرية هي قابليتها الكبيرة على التموضع والتنقل. تلك

القابلية التي زودتها بها محركات تجمع بين السرعة العالية نسبيا المتناسبة مع قوة احتمال وقابلية تحميلية كبيرة لأجهزة ضخمة متنوعة ليس من السهل نقلها. ومضافا إلى هذه الخصائص، قدرة الأجهزة العسكرية البحرية الجزائرية على تهيئة السفن للإطلاق في وقت مناسب، نظرا وأسبقية الجزائر بالمقارنة ودول الجوار - الخصم في المتوسط وسحب المعلومة الأمنية ووسائط الرصد التقليدي ما يبقيها في نقاط توضع وتموضع جد متقدمة. كل هذه الأجهزة العسكرية البحرية تنفرد عن غيرها في أسلوب الرصد الحدودي وعمليات إنزال قوات جوية وبرية في المكان اللازم وبنفس الوقت، فإن قدرة القوات البحرية الجزائرية على الاحتمال جعلت من الممكن لهذه القوات أن تحوم قريبة من مسرح العمليات المتوقعة، ولفترة طويلة. وكل هذه الخصائص التي تتمتع بها القوة البحرية الجزائرية هي ليست فقط نتيجة لطبيعة الوسائط البحرية العسكرية الجزائرية بل نتيجة للوضع الجغرافي للوسط الذي تعمل فيه هذه القوة.

3- "نظرية الفراغ" والقيمة العملياتية للحدود المرنة:

ما هو المركز الذي يجب علينا إعطاؤه لمساحة الأرض التي تشغلها الدولة الجزائرية في عداد العوامل الجغرافية؟، لا ريب أنه ليس هناك ارتباط متبادل دائم بين مساحة الدولة الجزائرية ومواردها: إن منتجات التربة تتوقف على المناخ ونظام المياه ونوعية الأراضي أكثر مما تتوقف على أبعاد الأرض، والثروات الجزائرية الدفينة لا علاقة لها بالمعطيات الفراغية. كل ما يمكننا ملاحظته هو أن الدولة الجزائرية التي تشغل رقعة أكبر من جاراتها في ضفتي المتوسط والتي تقوم معها في منطقة مناخية واحدة، تملك في أغلب الأحيان وسائط طبيعية للتوضع والرصد متفوقة، ولكن إذا ابتعدنا عن هذه المشاهدة المعروفة بديهيا، نجد مع ذلك السؤال مطروحا لمعرفة ما إذا كان لحدود الدولة "قيمة" في حد ذاتها.

في الحقيقة، إن كل دولة هي "بالضرورة" في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله، وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة فراغها بمفهوم "الحدود الأمنية"[21]، سواء لأن هذا الامتداد يؤمن لها رصدا ويقظة أكثر قربا من الخطر، باختصار يؤمن لها سلامة أكبر.

إن نظرية "الفراغ" هذه كانت موضع نقد دقيق، هو نقد كامي فاللو (Camille Vallaux) لقد لاحظ أنه ليس لهذا الفراغ قيمة مستمرة وليس له معنى إلا في "المساحة" وهو يختلف في عصر واحد بحسب وسائط الحركة. فصورة الطموح التي تعطيها الجيوش في حماية رقعتها وحدودها، تبدو في عالم اليوم لونا من الانحراف. "فمرونة الحدود" وحق الجيوش في تملك الفراغ الجغرافي الذي يخترق حدود أراضيها أضحت عامل تأويل عملياتي جزئي وهام خاصة إذا ما تعلق الأمر بتطبيقات مذهب عسكري وإعداد رقابي عملياتي للمرابطة وضبط الحدود السيادية وهو ما يسمى في مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ب"إستراتيجية الموقعة الحدودية".[22]

3-1- فهم إستراتيجية الموقعة الحدودية الجزائرية من مدخل بحوث العمليات:

الموقعة الحدودية هي جملة الأعمال الاستطلاعية والقتالية والعمليات التي تقوم بها تجمعات القوات الحدودية السيادية والتي تملك أهدافا إستراتيجية محددة تبعا للخطط العملياتية الموضوعة في أوقات السلم أو حسب الظروف الإستراتيجية - العملياتية للموقف المتشكل عند بداية الحرب.[23]

يجري عادة في الموقعة الحدودية اختبار حازم للقواعد الأساسية للمذاهب العسكرية التي تم عدادها على مدى سنوات الحرب ولمنظومات العداد العملياتي والقتالي للقوات المسلحة ولمستوى تدريب التشكيلات، وكذلك جاهزية عناصر القيادة والمؤخرة وكافة التنظيمات العسكرية للحرب وعلى الأخص المستويات العليا فيها.

يخضع للإمتحان أثناء الموقعة الحدودية كل ما كان معدا في أوقات السلم لدعم القوات المسلحة من خلال تحديد درجة الجاهزية القتالية، بما في ذلك تطابقها مع البرنامج المعد للتسليح وفقا لطبيعة المناورة الدائرة. يمكن لمسار الموقعة الحدودية أن يترك أثرا على مجرى العمليات وعلى الأقل في الشهور الأولى للعمليات وأحيانا حتى نهايتها.

تعتبر الأزمات المحلية القبلية وبعض المعارك على التهديدات العابرة للحدود والقلاقل السيادية بين دولتين متاخمتين مادة غنية ومتنوعة لتقديم خصائص الموقعات الحدودية. وكان لهذه الأخيرة طابع بؤري، إذ تجري أساسا في مناطق معزولة عن بعضها البعض.[24] وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه تتصف الموقعة الحدودية بتقدم قوات الدول من مناطق التحشد الأولى، والتصادم المباشر عند انتشار الفرق والفيالق من المسير على جبهة بعرض 80 – 100 كلم على كل اتجاه، وبعمق 50 – 70 كلم ولمدة 4 – 10 أيام. إن العمق الكبير للموقعة الحدودية التي جرت على جبهة الجزائر الشرقية (الجبهة الحدودية الجزائرية الليبية) وطول امتدادها تفسر لنا الأبعاد المختلفة لخطوط بداية الانتشار للقوات المسلحة وتوقيت دخولها في حالة من التأهب والاستنفار. غيرت الموقعة الحدودية في التماس الجنوبي للحدود الجزائرية الموقف الأمني السيادي بشكل كبير إلا أنها لم تقرر مصير التهديدات من على هذا الشريط الصحراوي، لأن القوات الرئيسية لفرنسا من على الأراضي المالية لم تنكسر بل انسحبت إلى عمق الفراغ الحدودي ما يتعلق ووسائط التموضع من على جبال إيفوغاس.[25]

أعادت قيادة أركان القوات المسلحة الجزائرية تقدير نتائج الموقعة الحدودية آخذة بعين الاعتبار بأن الحرب على الإرهاب ككل قد انتهت ولم يبق سوى مطاردة خلايا الرعب الجغرافي المنسحبة في شكل طلبنة للحدود تقوض مقدرات التركز الاستراتيجي لسلوك الدولة العسكري (الدفاعي منه بالأساس). وكذلك لم تؤثر الموقعة الحدودية في جبهة الجزائر الجنوبية (مالي) تأثيرا فعالا على نهاية القلاقل الإرهابية هناك وقد انتهت بانسحاب الخلايا الإرهابية إلى شمال شرق مالي وتقدمها إلى الأمام لاحتلال الفراغ الجغرافي الذي يفصل بين مالي والجزائر. حيث كان زج التشكيلات العسكرية الجزائرية من على الحدود، وتغذية الجهود على حساب زج الأنساق الثانية والاحتياطات المستقدمة من العمق يتم بسرعة، بسبب قوة حركية قوات الاستطلاع وهذا نظرا ومحافظة هيئة الأركان على وسائط هيمنة ميدانية تقليدية وأدوات اتصال سريعة (مصداقية عمليات الموقعة الحدودية الجزائرية)، لذلك استطاع القادة الميدانيين التأثير على سير الموقعات.

كانت الميزة الرئيسية للموقعات الحدودية الجزائرية هي استخدام الطيران الشامل بغية الإخلال بأعمال النقل العملياتي والانتشار الحركي للجماعات الإرهابية ودعم قواته في مجرى الأعمال القتالية، وكذلك الاستخدام الشامل للفرق الآلية الخفيفة من أجل خرق دفاع التجميعات الإرهابية الحدودية والتقدم بسرعة إلى عمق الفراغ الجغرافي الحدودي (إستراتيجية الفتح الحدودي).[26]

لم تختلف المؤشرات السابقة للموقعة الحدودية الجزائرية من حيث الجبهة وعمق التحرك وفترة الدفاع أو الهجوم الحاد، عن المؤشرات التي كانت موجودة في فترة الحرب الجزائرية الأحادية على الإرهاب (العزلة الإستراتيجية)،[27] غير أن النتائج لا يمكن مقارنتها. فقد أدت الموقعة الحدودية الجزائرية إلى تحطيم القوى الأساسية للدعم الخلفي لجماعات الفوضى والحراك الإرهابي. ونشر الفوضى في القيادة الإستخبارية للقوى الداعمة لنشاطات العنف والإرهاب العابر للقوميات، وبالتالي إلى إسقاط مخططات انهيار الدولة أو ما يتعلق منه والتآكل السيادي الجغرافي.[28]

كان الشكل الأساسي للموقعة الحدودية الجزائرية الهجوم مع اختراق لبعض الاتجاهات الحدودية المستغلة كخطوط دفاعية معدة من طرف الكتائب الإرهابية ولكن بشكل ضعيف، مع وجود بعض العقد الدفاعية المستقلة في المناطق الحدودية. كان يرافق عادة خرق الدفاع صد الهجمات والضربات المعاكسة المستقلة، وتطوير الهجوم في العمق الحدودي عن طريق تعزيز القوى وحساب إدخال التشكيلات الخفيفة والحاسمة (القوات الخاصة) في الموقعة والمدعومة جوا. وكان هذا التطور الناجح في مركز ثقل التوجيه الميداني العسكري الجزائري عادة يتحول إلى ملاحقة التهديدات المنسحبة إلى عمق 300 كلم كحد أقصى.[29]

قامت الموقعة الحدودية الجزائرية في الجبهة الشمالية الشرقية (جبهتي: تونس وليبيا) على الأعمال الاستطلاعية لقوات الرصد التي انتشرت من الحركة، والتي رابطت في الموقعة بظروف غير ملائمة، وعلى خطوط غير محضرة وبعناصر وعتاد غير مجهز بشكل كامل وبغياب تعاون دول الجوار.[30] وغالبا ما يتعلق وهذه الأخيرة ما كانت القيادة فيها مفقودة ما يفقد لقواتها قوات التغطية ما يحرمها من كل أنواع المناورة الحدودية، وهو ما جعلها تتلقى ضربات إرهابية معاكسة بتشكيلات مسلحة غير معرفة حدوديان تنتمي جيوعسكريا إلى الأنساق الثانية العملياتية لقطاعات الانكشاف الحدودية، ما دفعها للانسحاب إلى خطوط جديدة، وعملت بكل قوتها لعدم الوقوع في التطويق.[31]

استنادا لذلك نستطيع القول أن الموقعة الحدودية الجزائرية، حتى عند التفوق الملحوظ على قوى التهديد وإشعاله نيران الأزمات الميدانية بشكل مفاجئ، استخدمت على نطاق كبير واستمرت على طول الشريط الحدودي الجزائري. هذا التوضع الحدودي للقوات المسلحة الجزائرية، هو ما صعب للجماعات الإرهابية المسلحة الاستثمار في مثل هكذا الإستراتيجيات من أجل الانتقال إلى الدفاع الاستراتيجي، ولم يسمح لها بالاستقرار على خط جبهة موحدة، مما أدى إلى صراع طويل مع الظروف الجيو عسكرية الجديدة التي فرضها مركز ثقل التوجيه الميداني العسكري الجزائري على الحدود الجزائرية، للجوء إلى خطة الانسحاب كخيار ميداني للجماعات الإرهابية المسلحة نتيجة وإفلات زمام المبادرة الميدانية.

إن الاستنتاج العام الذي نحصل عليه عند تحديد جوهر الموقعات الحدودية الجزائرية لإدارة التهديدات الأمنية: هو أن الموقعة الحدودية هي العنصر الجوهري الأكثر أهمية في التوجيه العسكري الجزائري وهذا في المرحلة الابتدائية للأزمات الأمنية (العمليات الحدودية الابتدائية) التي تؤثر عادة تأثيرا حاسما على مصير ليس فقط العمليات الأولى بل والتالية بل وأحيانا على اندلاع حدث أمني إقليمي شامل.

تؤكد الخبرات السابقة للقوات المسلحة الجزائرية أن الموقعات الحدودية تتميز بقيام أحد الطرفين بالهجوم بينما يقوم الطرف الآخر بالدفاع، غير أنه لدى تساوي فعالية النشاط والاستعداد لدى الطرفين على خوض الأعمال القتالية الحدودية فإنه يمكن أن تنشب بينهما موقعات تصادمية.

يعتبر بشكل عام الزيادة الدائمة في جسامة الموقعات القتالية باشتراك أعداد كبيرة من القوات (وسائط - وقوى) في الجبهة والعمق، وزج النسق الأول العملياتي بحجمه الكامل وكذلك تجميعات القوات المسلحة المنتشرة، في المهاجمة من جهة ما في المنطقة الحدودية عند بداية الأزمات الأمنية. مؤكدا للميل نحو الزيادة المستمرة لإعداد القوات المشتركة في الموقعة الحدودية والسعي إلى الاستخدام الأقصى للقوى والوسائط في الموقعة الأولى لتحقيق النجاح الحاسم.

هذا الوضع هو أكثر الأوضاع احتمالا وسيبقى معمولا به في المستقبل عندما تنشر الأعداد الكبيرة والقوى والوسائط المحضر قتاليا وتزج في العمل لصالح تنفيذ الموقعة الحدودية.

بالاستناد إلى خبرات إدارة القوات المسلحة الجزائرية للأزمات الحدودية السابقة، يمكننا رسم صورة المواقع الحدودية والمكان الذي تتبوأه فيها أنواع تشكيلات القوات المسلحة الجزائرية. وصنوف الأسلحة وأدوارها فيها ضمن إطارات العمليات الدفاعية في مسارح الأعمال الحدودية: وبتعبير آخر، وصف نموذج هذه الموقعات.

سنعمد الآن إلى دراسة ثلاث حالات ممكنة لخوض الموقعة الحدودية وسيرها في منطقة المتوسط والواجهة الجنوبية منها على وجه التخصيص. عندما تأخذ الموقعة الحدودية الجزائرية على سبيل المثال طابع الموقعة الدفاعية[32] في إطار العملية الدفاعية الدائرة على مسرح الأعمال الأمنية الحدودية، وطابع العملية الهجومية مع خرق دفاع التهديدات المحضر لأجنحة الرعب الجغرافي وطابع المواجهة التصادمية.

تكتسب الموقعة الدفاعية الجزائرية طابع الأعمال الدفاعية في نفس الظروف عندما تسبق الجهة المهاجمة التهديدات في نشر القوات، وفي البدء بالأعمال النشيطة في المنطقة الحدودية، أو طبقا للخطة المتخذة على الاتجاه

المقرر لصد التهديدات حسب الأعمال الدفاعية، وعند ذلك يجب الافتراض بأن الدفاع سوف يتشكل على جبهة واسعة، وعند تركيز القوى الحدودية الأساسية والجحافل العملياتية لصالح التغطية الناجعة الاتجاهات الخطرة.[33]

إن وجود الأنساق الثانية (الاحتياطات) القوية للاستطلاعات، وأعمالها الفعالة ضد التهديدات المتأهبة أهم نقطة موضوعة لعمل قوات المراقبة والتصدي في الموقعات الحدودية وهي تؤمن الأعمال الدفاعية.

تؤمن الأعمال الأمنية الحدودية السيادية - كقاعدة - بإقامة التحصينات الهندسية والعوائق بصورة مسبقة، وبتحضير النيران الكثيفة ضد التهديدات الحية، وبإقامة منظومات الدفاع المضادة لوسائط الجوسسة الأجنبية غير النظامية، وبالتغطية الناجعة لمقرات السيطرة ولعقد الاتصال من تأثير الضربات الإرهابية على سبيل المثال، وبالمناورة الفعالة بالأنساق الثانية، والاحتياطات من العمق.

تستمر أعمال قوى التغطية الحدودية في العمليات الدفاعية في الموقعات الحدودية حتى وصول القوى الإضافية من عمق البلاد، وتثبيت الموقف في الاتجاه الاستراتيجي المقصود من مسرح الأعمال الأمنية الحدودية، أو حتى انتقال التجميعات المدافعة إلى الهجوم.

حتى لا يسمح بالخرق بوتائر ضعيفة ولا الدخول في مشادات طويلة (في حال توفر النيران بكثافة كبيرة لجميع أنواع الموانع الطبيعية والهندسية من على الشريط الحدودي الجزائري)، فستبذل التهديدات قصارى جهدها، بالدرجة الأولى أساسا، لضعاف تجمعات الطيران في الجهة المعادية.

يمكن حسب مركز ثقل التوجيه العسكري العملياتي الجزائري أن يبدأ خوض الموقعة الحدودية في الظروف الحديثة بالضربات الكثيفة الجوية ضد تجمعات التشكيلات المسلحة العائدة لمصدر التهديد وضد وسائط الخصوم الفعالة المضادة لمناورة القوات المسلحة وضد وسائط القيادة الجوية وإدارة المعارك. يمكن إبطال وإضعاف الوسائط الفنية اللاسلكية، الخاصة بلوجيستيكا وقيادة التهديدات واستطلاعاتها وإعادة توجيهها بوسائط مضادة على غرار وسائط التشويش.

تتعاون التشكيلات السيادية المسلحة وأجنحة الإستخبارات في نقاط الإسناد وعقد الدفاع، حيث تتقدم القوات الحدودية المرابطة إلى الأمام لتغذية أجنحة قوى الدعم السيادية للزج مع الأنساق الثانية والاحتياطات. وعند ذلك فإن الطرف مصدر التهديد على ما يبدو سيحاول تجنب مواجهات الاستنزاف مع التشكيلات الحدودية السيادية المسلحة من أجل احتلال خطوط العقد الدفاعية المستقلة والالتفاف من حولها وتطوير الهجوم في عمق دفاع القوات المسلحة الجزائرية من أجل تحقيق الاتصال مع الخلايا والقطعات المتحركة الأخرى الخاصة به.

يمكن تحقيق أكبر نجاح من خلال تطوير الموقعة الحدودية الجزائرية بالزج المستمر للقوى والوسائط الإستخباراتية في مسرح العمليات الحدودية مع استخدام المناورات بمختلف أنواعها، واستخدام وسائط الدعم الاستطلاعي (الإشارة) لصد تشكيلات التهديدات غير النظامية وحتى النظامية منها، مع المحافظة على التعاون والتنسيق الوثيق مع الأسلحة الأخرى.

تؤكد الخبرات السابقة للقوات المسلحة الجزائرية في إدارة النيران والمعارك الحدودية أن إحباط التهديدات يمكن أن يتحقق، بتنفيذ أعمال دفاعية معاكسة من قبل قوات نخبة الأمن القومي الجزائري (التلاحم بين القوات الخاصة وقوى الاستعلام الخاص - مصالح الجوسسة والجوسسة المضادة -) وهذا ضد مجنبات تجمعات التهديدات المتأهبة. حيث ستحاول القوات السيادية المدافعة الاستفادة من اتساع انتشار بنيتها الدفاعية. أثناء سير الموقعة الحدودية، وبالاعتماد على على قراءة طبوغرافية دقيقة لمسرح العمليات الحدودية يضع هذا الشرط القوات المسلحة الحدودية في أريحية ميدانية، تسمح له بكسب الوقت من أجل تنظيم الانتشار والدفاع على خطوط جديدة متقدمة.

وأخيرا يمكن أن تأخذ الموقعة الحدودية الجزائرية شكل الموقعة التصادمية[34] وذلك عندما تنتقل القوات المسلحة الجزائرية والطرف الخصم (دولة أو تهديد غير نظامي) إلى الأعمال الهجومية على جبهة حدودية عريضة. عند نشوب مثل هذه الموقعة الحدودية فإن طيران الجبهة السيادية الجزائرية سيحتل المكانة الأولى في الأهمية، حيث يستطيع تنفيذ ضربات أثناء تحرك تجمعات قوى التهديد المسلح النظامي أو غير النظامي الجانب المقابل، محاولا تثبيت الأرتال الحدودية المتحركة والإخلال بوتيرة تحركها، وخلق الظروف الملائمة لتحطيم قوى التهديد وتجزئتها بضربات القوات المسلحة وتشكيلات قوى الحسم (الصاعقة).

إن الديناميكية العالية التي تتمتع بها الموقعة التصادمية واحتمالات نشوب مواقف أمنية حادة تحتاج إلى اتخاذ قرار وتنفيذ أعمال الرد في فترات قصيرة جدا من الزمن. ذلك كله يتطلب سرعة عالية، وتعاونا عملياتيا وثيقا بين عناصر القيادة الجزائرية والقوات المسلحة المنتشرة. إذ أنه بمجرد ورود المعلومات من الاستطلاع الجوي أو البري عن تحرك تجمعات مهمة لتهديد نظامي أو غير النظامي فإن القائد المشرف على إدارة العمليات في المنطقة - الهدف سيقرر طلب الطيران لتنفيذ ضربات مكثفة جراحية على أرتال قوى التهديد المتقدمة أو على تراتيب ما قبل القتال التابعة له. وفي مثل هذه الظروف فإن الفائدة الفعلية يمكن أن تقدمها الإنزالات التي تخصص لاحتلال خطوط ملائمة (منعطفات جبلية، مرتفعات منفردة، عقد طرق ... إلخ) والتمسك بها حتى وصول القوى الرئيسية وتأمين أفضل وضعية للإنتشار. ومثل هذه المفارز المتقدمة من المحتمل أن يتم إسقاطها بالحوامات في المناطق القريبة من المؤخرات. تقوم مفارز الإنزال بتدمير قيادة قوى التهديد الميدانية وبث الفوضى وتغطية محاور تقدم قوات سيادية مسلحة جديدة إلى أرض الموقعة.

يتضح من العرض المختصر السابق للصورة المحتملة للموقعة الحدودية الجزائرية في المستقبل بأنها تأخذ طابعا متنوعا يحتمل فيه الهجوم والدفاع والمطاردة والانسحاب الإستراتيجي واللقاء التصادمي وكلها يمكن أن تحدث على جبهة واسعة. وكذلك على اتجاهات مستقلة ومنعزلة عن بعضها البعض. كما يحتمل أن تشترك في الموقعات الحدودية جميع أنواع وصنوف القوات المسلحة الجزائرية بما في ذلك قوى الأسطول البحري الجزائري (عند نشوب الموقعة التصادمية الحدودية على الاتجاهات الساحلية).

وهكذا تؤكد خبرات الماضي بأن الموقعة الحدودية الجزائرية هي عبارة عن أعمال معقدة تقوم بها مختلف أنواع وصنوف القوات المسلحة الجزائرية وتنشب في الأيام والأسابيع الأولى من القلاقل الأمنية الحدودية. تعتبر الموقعة التصادمية عادة جزءا من العملية الأولية التي يجري تخطيطها في أوقات السلم وتنفذ مع بداية الأزمة الأمنية وقد تكون أحيانا اضطرارية نتيجة التحرك المفاجئ للتهديد.

إن للمفاجأة والسرعة في العمل والمناورة الواسعة المتنوعة أثناء سير الموقعة الحدودية ودقة التعاون بين أنواع وصنوف القوات المسلحة الجزائرية واستمرارية القيادة في جميع المستويات وغيرها من العوامل أكبر الأثر على نشوب وسير الموقعة التصادمية الحدودية. وتؤكد خبرة القوات المسلحة الجزائرية من على الجبهة الغربية من الحدود الجزائرية (المغرب) أن الموقعة الحدودية الجزائرية يمكن أن تنشب على جبهة واسعة (على كافة نطاق مسرح الأعمال العسكرية الحدودية) مع اشتراك أكبر عدد ممكن من القوى والوسائط. في الظروف التي تنشب فيها الموقعة الحدودية، ويكون فيه أحد الطرفين مدافعا فإن هدفه الرئيسي يكون توجيه ضربات إلى تجمعات قوى الخصم المعادية المتوغلة وتدمير هذه القوى والتحضير لخلق ظروف مناسبة تساعد على انتقال القوات المركزة على العمل بفعالية، أما عندما يكون هناك أهدافا هجومية فتنفذ أثناء سير الموقعة الحدودية عادة مهمة تدمير التجمعات المعادية الحدودية على كامل العمق العملياتي.

إن تحقيق الأهداف الحاسمة - تدمير تجمعات التهديد الحدودية المعادية - يجعل من الموقعة الحدودية واحدا من أهم الأعمال المسلحة التي تؤثر تأثيرا حاسما على كامل سير العمليات في المرحلة الأولى من الإدارة العسكرية للأزمات الحدودية الأمنية منها بالأساس، وفي الأعمال الفعالة التي يقوم بها التهديد يمكن أن تنفذ الموقعة الحدودية على شكل مطاردة قطعات التهديد المنسحبة المعادية والاقتحام العميق لأراضيه (مناطق الفراغ السيادي)، والعمل على إحباط انتشار وتحرك احتياطاته. وبهذا يجب اعتبار الموقعة الحدودية كمقولة إستراتيجية - عملياتية.

خاتمة:

إن اتباع إستراتيجية تهدف إلى بناء قدر أكبر من الاستقرار والنظام في المناطق الحدودية المضطربة من منطقتنا سوف يتطلب نظم معلومات ومسح جغرافي فعالة ومؤسسات استطلاعية عسكرية علمية ناجعة يمكنها تحقيق هذه الغاية القومية على نحو فاعل. ولأن أنظمتنا الأمنية السيادية التي تتخذ شكل أنابيب الموقد تمنع في أفضل أحوالها تنفيذ أي إستراتيجية إلا ما تعلق منها ببعض المقاربات العملياتية المعززة من اتجاهات مركز ثقل التوجيه العسكري السيادي الجزائري، فإن اتخاذ أسلوب جديد للهيكل الدفاعي الحدودي يمكن أن يحقق تكاملا أفضل للوظائف والإمكانات المتاحة للقوات المسلحة والوسائط العسكرية الأخرى. مع تعزيز جدي لفرص التعامل والتنسيق و التعاون في مجالات الاستخبارات والأمن في الدولة الجزائرية. ولسوء الحظ، في رأيي الشخصي، لن ينجح الحل المعروض - وهو إنشاء نظم رقابة عسكرية بيروقراطية مستقلة - في حل المشكلات الحدودية (أي بعد الفصل بين الكينونة الإستخباراتية والسلوك العسكري الميداني الجزائري).

إن العمل من الإستراتيجية العسكرية إلى الخندق العملياتي يشبه تشييد مبنى. إذ أنك تبدأ بالمخطط والتصميم، ثم يذهب ذلك التصميم إلى المهندس العسكري الإنشائي، الذي يجب عليه التأكد من أن التصميم سليم من كافة جوانبهن فيخطط للتكامل التفصيلي لكل الجوانب التي تشترك في جعل المبنى مناسبا للغرض من إنشائه. ثم تعطى خطته إلى من سيقوم بالبناء، والذي يجب عليه الإشراف على البناء الفعلي في الموقع. فهو يرى المشكلات على الأرض، ومهمته تنفيذ التصميم وخطة البناء بنجاح. ولابد أن يعمل هؤلاء الثلاثة معا في عملية متعاقبة. ويوازي ذلك المستوى الإستراتيجي والمستوى التنفيذي والمستوى التكتيكي في النموذج العسكري ما يتعلق منه وتعزيز التحصينات والدفاعات الحدودية للدولة. وينبغي أن يكون هذا النموذج هو إطار العمل الخاص بالكينونة الجغرافية السيادية الجزائرية فيما يتعلق بالتغيير في الهيكل الدفاعي العملياتي الحدودي من أجل التعامل مع المجموعة الجديدة التي نواجهها من المشكلات والقلاقل الحدودية.

بالتالي، تقوم طريقة الجيش الوطني الشعبي الجزائري على بنية القوات المسلحة الجزائرية القائمة على ثلاثية الجوانب: الجانب الإستراتيجي،و الجانب التنفيذي، والجانب التكتيكي. ذلك لأنها تتيح قدرا هائلا من الكفاءة والمرونة، ولأن القوات المسلحة الجزائرية لها خبرة واسعة بها تمتد لأجيال، كذلك تتيح طريقة القوات المسلحة الجزائرية تطبيق جهود الوسائط العسكرية الجزائرية الأخرى في التخلص من أنابيب الموقد عن طريق تكامل المصالح العسكرية واتساعها. فلا يمكن لأي مشروع أمني أن يعمل بفاعلية وكفاءة في البيئة العملياتية اليوم ما لم يتسع ويتكامل إلى أقصى درجة. فالأمور تسير بسرعة هائلة، والمنافسة صعبة للغاية، والقرارات بالغة التعقيد.

الهوامش :

1) اللواء. خالد شيخ القصابين، **الحدود في الإستراتيجية والجيوبوليتيك**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، دمشق، 1987، ص.، 90

2) نفس المرجع، ص.، 112

3) المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية - لندن، **المسح الإستراتيجي 2011 - 2012**، نقله إلى العربية: الدكتور خليل هندي، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2014، ص.، 65

4) **"مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري"** هو مخطط عسكري سيادي جزائري من أجل الهيمنة على التهديدات الحدودية على مسرح عمليات غير مستقر. وهو يعكس طبيعة شعور قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري بشكل عام، والقوات المسلحة على وجه الخصوص بضرورة تعاظم القوة العسكرية الجزائرية بأبعادها وفروعها المختلفة، وسيادتها المطلقة على باقي الفضاءات السيادية. للمزيد، أنظر: مديرية القوات الخاصة، **مذكرة عملياتية رقم 11: وقت للرؤية والقيادة والتغيير**، قيادة القوات البرية، ج.و.ش، مطبعة الجيش، الجزائر، 2014، ص.، 225

5) نفس المرجع، ص.، 244

6) مديرية الإمداد والتخطيط، **دليل التوجيهات الخاصة بالإستراتيجية الحدودية**، ن. ع. 1، ج. و. ش، مارس 2015، ص.، 77

7) نفس المرجع، ص.، 103

8) ل. دبليو. مارتن، **البحر في الإستراتيجية الحديثة**، ترجمة: العقيد البحري المتقاعد. عبد الكريم الحاج عناد، الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ص.، 43

9) أنظر: **مجلة "البحار"**، الصادرة عن قيادة القوات البحرية الجزائرية، عدد 56 سنة 2013، ص.، 38

10)الجنرال كولك ويسلي، **عن المقاربة الإستراتيجية الجزائرية: القيادة في الحرب الثلاثية - القوات الخاصة**، الأكاديمية العسكرية الأمريكية، ويست بوينت، جانفي 2014، ص.، 19

11)اللواء. ناذر طلاس، **الخيار الإستراتيجي وإرادة الجغرافيا، وتجربة الجيوش الذكية في المنطقة العربية**، الطبعة الأولى، دار الأكاديمية للنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص.، 193

12)أنظر: مارك بيري، **شركاء في البحر**، ترجمة: العقيد. هشام ديري، الطبعة الثانية، دار بنجوين للنشر، لندن، 2011، ص.، 70

13)نفس المرجع، ص.، 127

14)ديفيد رود وديفيد إي سانجر، **كيف تحولت حرب جيدة في مالي إلى حرب سيئة**، ترجمة: اللواء. فيصل شفيق، الطبعة الأولى، دار العبيكان، 2015، ص.، 377

15)فريتز برنستيل، **الدفاع الهجومي- أساسا الدفاع الإتفاقي في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، ترجمة: قاسمي أحمد، الطبعة الأولى، مركز دراسات وترجمة وثائق الجيش، دمشق، 2014، ص.، 25

16)تي أرفيرينباخ، **هذا النوع من التهديدات: دراسة عن عدم الاستعداد العسكري**، ترجمة: اللواء فضيل فضلي، الطبعة الأولى، منشورات دار الطليعة، 2014، ص.، 21

17)لمزيد من المعلومات عن "المنطقة التكميلية"، راجع: **الخطة التطبيقية لنظام التأهيل العسكري الجزائري الحدودي**، وزارة الدفاع الوطني الجزائري 22 مارس 2012.

18)نفس الرجع، ص.، 74

19)نفس المرجع، ص.، 111

20)نفس المرجع، ص.، 163

21)"الحدود الأمنية" تختلف بالأساس عن مفهوم "الحدود الآمنة" الصهيوني. وباعث هذه النظرية حاصل تلك المتطلبات المادية والطبيعية التي تسهل الدفاع عن الدولة. وللنظرية قدرا كبيرا من سياسة الأمر الواقع التي تميز الطابع الدفاعي للقوات المسلحة الجزائرية. قد يكون من الجائز أن تستوجب الاعتبارات السياسية عدم الإدلاء بتصريحات وبيانات قوية عن الضم الجغرافي - ضم أراضي متاخمة لحدود الدولة مؤسس على دفاع اتفاقي مشترك.

22)توماس إل فريدمان، **المقاربات العسكرية الجزائرية المسطحة: تاريخ موجز لسنوات الحرب على الإرهاب**، ترجمة: العقيد. ميشيل نوفل، الطبعة الأولى، دار الطليعة، دمشق، 2013، ص.، 80

23)نفس المرجع، ص.، 76

24)نفس المرجع، ص.، 115

25)تي إكس هاميس، **تطور الجيل الثالث من الجيوش الفرنسية**، ترجمة: اللواء. وليد السامرائي، الطبعة الأولى، دار نهاوند للنشر والتوزيع، بغداد، 2014، ص.، 27

26)توماس إل فريدمان، مرجع سابق، ص.، 233

27)نفس المرجع، ص.، 237

28)"العزلة الإستراتيجية" هي خطة عامة لجمع المعلومات ما يتعلق ومصادر التهديد عن طريق الغلق الجغرافي العسكري، ما يسمح وتطويق رواق وهامش الرصد العسكري، كفرضيات عسكرية ينبغي التحقق منها قبل أية مناورة تكتيكية حاسمة. للمزيد أنظر: مذكرة قيادة الأركان والتدريب في الجيش الوطني الشعبي الجزائري رقم 525 – 5 – 500، **تصميم العمليات وتثمين القيادة التكتيكية**، مديرية التخطيط والإمداد، ن. ع. 1، و. د. و، مطبعة الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 2014، ص.، 416

29)نفس المصدر، ص.، 471

30)نفس المصدر، ص.، 480

31)نفس المصدر، ص.، 493

32)توجيه وزارة الدفاع الوطني رقم 18. 1366، **التدريب العسكري**، 13 نوفمبر 2015، ص.، 7

33)نفس المصدر، ص.، 19

34)مديرية القوات الخاصة، دليل الميدان 006 – 0، **قيادة المهمات الحدودية: القيادة والسيطرة في نقاط متقدمة وغير مستقرة**، ق. ق. ب، و. د. و، جوان 2014، ص، 16

المصادر والمراجع:

1- مديرية القوات الخاصة، **مذكرة عملياتية رقم 11: وقت للرؤية والقيادة والتغيير**، قيادة القوات البرية، ج.و.ش، مطبعة الجيش، الجزائر، 2014.

2- مديرية الإمداد والتخطيط، **دليل التوجيهات الخاصة بالإستراتيجية الحدودية**، ن. ع. 1، ج. و. ش، مارس 2015.

3- مجلة "البحار"، الصادرة عن قيادة القوات البحرية الجزائرية، عدد 56 سنة 2013.

4- **الخطة التطبيقية لنظام التأهيل العسكري الجزائري الحدودي**، وزارة الدفاع الوطني الجزائري 22 مارس 2012.

5- مذكرة قيادة الأركان والتدريب في الجيش الوطني الشعبي الجزائري رقم 525 – 5 – 500، **تصميم العمليات وتثمين القيادة التكتيكية**، مديرية التخطيط والإمداد، ن. ع. 1، و. د. و، مطبعة الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 2014.

6- توجيه وزارة الدفاع الوطني رقم 18. 1366، **التدريب العسكري**، 13 نوفمبر 2015.

7- مديرية القوات الخاصة، دليل الميدان 006 – 0، **قيادة المهمات الحدودية: القيادة والسيطرة في نقاط متقدمة وغير مستقرة**، ق. ق. ب، و. د. و، جوان 2014.

المراجع:

1- اللواء. خالد شيخ القصابين، **الحدود في الإستراتيجية والجيوبوليتيك**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، دمشق، 1987.

2- المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية - لندن، **المسح الإستراتيجي 2011 - 2012**، نقله إلى العربية: الدكتور خليل هندي، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2014.

3- ل. دبليو. مارتن، **البحر في الإستراتيجية الحديثة**، ترجمة: العقيد البحري المتقاعد. عبد الكريم الحاج عناد، الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012.

4- الجنرال كولك ويسلي، **عن المقاربة الإستراتيجية الجزائرية: القيادة في الحرب الثلاثية - القوات الخاصة**، الأكاديمية العسكرية الأمريكية، ويست بوينت، جانفي 2014.

5- اللواء. ناذر طلاس، **الخيار الإستراتيجي وإرادة الجغرافيا، وتجربة الجيوش الذكية في المنطقة العربية**، الطبعة الأولى، دار الأكاديمية للنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013.

6- مارك بيري، **شركاء في البحر**، ترجمة: العقيد. هشام ديري، الطبعة الثانية، دار بنجوين للنشر، لندن، 2011.

7- ديفيد رود وديفيد إي سانجر، **كيف تحولت حرب جيدة في مالي إلى حرب سيئة**، ترجمة: اللواء. فيصل شفيق، الطبعة الأولى، دار العبيكان، 2015.

8- فريتز برنستيل، **الدفاع الهجومي- أساسا الدفاع الإتفاقي في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، ترجمة: قاسمي أحمد، الطبعة الأولى، مركز دراسات وترجمة وثائق الجيش، دمشق، 2014.

9- تي أرفيرينباخ، **هذا النوع من التهديدات: دراسة عن عدم الاستعداد العسكري**، ترجمة: اللواء فضيل فضلي، الطبعة الأولى، منشورات دار الطليعة، 2014.

10- توماس إل فريدمان، **المقاربات العسكرية الجزائرية المسطحة: تاريخ موجز لسنوات الحرب على الإرهاب**، ترجمة: العقيد. ميشيل نوفل، الطبعة الأولى، دار الطليعة، دمشق، 2013.

11-تي إكس هاميس، **تطور الجيل الثالث من الجيوش الفرنسية**، ترجمة: اللواء. وليد السامرائي، الطبعة الأولى، دار نهاوند للنشر والتوزيع، بغداد، 2014.